

## فلسطين

# «حماس» و«فتح» إلى القاهرة مجدداً: ملف الموظفين على طاولة البحث

كامل الاتفاقات... مشكلة الموظفين مثلاً الاتفاق واضح فيها، والحكومة ستحلها خلال أربعة أشهر»، مشيراً إلى أن «الهدف من المصالحة هو الوصول إلى سلطة واحدة وسلاح وقانون واحد في القطاع والضفة».

لكن أحمد شدد على أن «قرار شكل المقاومة هو قرار وطني وليس فصائلياً... ليس من حق أي فصيل أن يتخذ قرار الحرب بمفرده، فنحن جميعاً يجب أن نكون شركاء في هذا القرار، وأن يكون ذلك محل إجماع وطني، والأمر نفسه ينطبق على المقاومة الشعبية وشكلها وأساليبها وحدودها»، لافتاً إلى أن «الشراكة يجب أن تكون أيضاً في قرار المفاوضات وشروطها وأفاقها. وحول مسألة سلاح المقاومة، قال: «السلاح الفلسطيني كله للمقاومة، لكن تبقى مسألة كيفية ممارسة هذه المقاومة... أما مسألة تسليم السلاح وغيره، فهذه لم نطرحها لا سابقاً ولا الآن».

من جهة أخرى، قال القيادي في «حماس» حسن يوسف، إن «إسرائيل منعت سفر قيادات من «حماس» في الضفة المحتلة إلى القاهرة، وذلك بعدما حاولت مصر التوسط لدى العدو من أجل منحهم تصاريح خاصة للسفر والمشاركة مع وفد المصالحة. وأبلغت مصر رفضها منح تصاريح السفر».

يشار إلى أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي شدد في لقاء أول من أمس، مع مدير المخابرات العامة خالد فوزي، على ضرورة الإسراع في تنفيذ المصالحة الفلسطينية، لأنها تمثل «تمهيداً لبداية مفاوضات سلام مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أقرب فرصة». وبعدها طلب السيسي من فوزي تقديم تقرير بشأن زيارة الأخير لغزة، نبه إلى ضرورة التواصل مع الأميركيين وإطلاعهم على المستجدات في هذا الشأن.

إلى اتفاق كامل مع حماس»، مضيفاً أنه «لا داعي للحديث عن أشياء لا لزوم لها، مثل سلاح المقاومة والموظفين». وأضاف الأحمد: «المطلوب أن نطبّق

**منعت إسرائيل قيادات حماسية من مغادرة الضفة رغم توسط القاهرة**

لا تزال الخلافات قائمة على إدارة معبر رفح (الناضول)



في مساعيها لإنجاز جميع ملفات المصالحة في القاهرة»، مشدداً خلال لقاء مع الفصائل الفلسطينية، أول من أمس، على أنه «لن نعود إلى الانقسام بأي حال من الأحوال». كذلك، أعلن نائب السنوار، خليل الحية، أن «حماس شكلت لجاناً متعددة لوضع تصورات لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ملفات المصالحة، وهي منسجمة مع ما تم الاتفاق عليه سابقاً»، في إشارة إلى اتفاق القاهرة عام 2011، الذي ينص على تشكيل حكومة وحدة وطنية والإعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية.

في المقابل، قال رئيس وفد «فتح» إن الحركة «ذهبت إلى حوارات القاهرة بقلب وعقل مفتوحين وإرادة وطنية صادقة، دون لف أو دوران، حتى تصل

استقبلت القاهرة وفدي «فتح» و«حماس» كخطوة تالية لاستكمال المصالحة وبحث الملفات الخلافية، خاصة قضية موظفي حكومة غزة السابقة، مع إجماع على استثناء ملف سلاح المقاومة الذي ترفض «حماس» النقاش فيه حاضراً... أو مستقبلاً

### غزة - الأخبار

غادر وفد من حركة «حماس» قطاع غزة أمس، بعد فتح معبر رفح البري بصورة استثنائية لمغادرته حصراً إلى العاصمة المصرية القاهرة، في وقت أعلن فيه المتحدث باسم «حماس»، فوزي برهوم، أن وفداً حركياً (من الداخل والخارج) برئاسة نائب رئيس المكتب السياسي، صالح العاروري، وصل إلى هناك بالتزامن، وذلك لبدء لقاءات المصالحة مع «فتح» التي يترأس وفدها عزام الأحمد، المتفق عليها سابقاً، برعاية جهاز «المخابرات المصرية». وتتناول هذه الجلسة عدة ملفات، من «أهمها ملف الموظفين»، وفق برهوم الذي أوضح أن الخلافات حول إدارة معبر رفح المغلق حالياً لا تزال قائمة، مضيفاً أنه «سيتم نقاش القضايا التي تترتب على قرارات أبو مازن العقابية» المقرر أن تُزال قريباً. لكن المتحدث باسم «حماس» شدد على أن «سلاح المقاومة لن يطرح في اللقاءات الثنائية (الجارية) أو في الحوارات الوطنية الشاملة، ولا مستقبلاً».

في هذا السياق، أكد رئيس «حماس» في غزة، يحيى السنوار، «جدية الحركة

ستجريه القوات التركية في إدلب، بالتنسيق مع قوات باقي الدول الضامنة لمبادرات أستانا (روسيا وإيران)». وأوضح البيان أن «الجيش يواصل مهمته في إدلب في إطار قواعد الاشتباك المتفق عليها بين الدول الضامنة في أستانا». وبدأ لافتاً أن موعد التحرك التركي ترافق والإعلان عن قرب انتهاء معركة الرقة، وهو ما يتسق مع تسريبات كانت نقلتها عدة تقارير أميركية عن ضغط مارسته واشنطن تجاه أنقرة، لتأجيل أي عمل عسكري في محيط عفرين حتى انتهاء معركة الرقة، لما قد يحمله من انعكاسات على نشاط «وحدات حماية الشعب» الكردية.

كذلك، ينتظر ما قد تحمله تطورات تلك الجبهة من تأثيرات على جبهات الشرق، خاصة أن «الوحدات» منخرطة في معارك الريف الشمالي والشرقي لدير الزور، حيث تمكنت أمس من التقدم هناك على عدة محاور. وبينما وصلت قواتها في الريف الشمالي الغربي على الضفة الفرات الشمالية، وصولاً إلى المنطقة المقابلة لبلدة عياش، وسعت سيطرتها في الريف الشمالي الشرقي في محيط حقل الجفرة النفطية، لتصل إلى أطراف بلدة السبخة، وهو ما يضعها على بعد قرابة 8 كيلومترات من بلدة البصيرة المهمة، الواقعة على ملتقى الخابور مع الفرات.

وبالتوازي، سيطرت قوات الجيش السوري وحلفائه على قرية حطلة الشرقية، على الضفة الشمالية لنهر الفرات، في وقت ثبتت فيه مواقعها على المحورين الغربي والجنوبي لمدينة الميادين.

(الأخبار)

## مياه غزة الملوثة... تنتظر المصالحة!

البديلة مثل مشاريع التحلية بدلاً من الاعتماد الكلي على الخزان الجوفي. وأضاف: «الحديث يدور الآن حول مشروع محطة تحلية مركزية لمياه البحر في المنطقة الوسطى ستنتج حوالي 55 مليون متر مكعب، ستضخ إلى خزانات وتخلط بكمية مساوية لها من الخزان الجوفي من الآبار ذات الجودة المعقولة، حتى يصير الناتج 100 - 110 ملايين متر مكعب من المياه الصالحة للاستخدام». ووفق الإحصاءات، يحتاج قطاع غزة إلى نحو 90 - 100 مليون متر مكعب سنوياً من المياه للاستعمال المنزلي، فيما يحتاج القطاع الزراعي إلى 80 - 90 مليون متر مكعب في العام الواحد. أما عن «وكالة غوث وتشغيل اللاجئيين - الأونروا»، فقال مدير عملياتها في غزة، بو شاك، إن الوكالة تعمل في مخيمات اللاجئين على تشغيل آبار مياه خاصة بها، وإنها زودت مدارسها بوحدة لتصفية المياه. أيضاً، تستورد غزة ما يقارب عشرة ملايين متر مكعب من المياه من الجانب الإسرائيلي.

وبالنسبة إلى مياه الشرب، يلجأ سكان القطاع إلى المياه التي يبيعها القطاع الخاص رغم ضعف الرقابة عليه، وخاصة مع إشارة شبلاق إلى اكتشافهم مياه شرب ملوثة بكتيريا. ووفق بعض الإحصاءات، يوجد ما يقارب 300 شركة صغيرة ومتوسطة لإنتاج مياه الشرب، ثلاثون منها غير مرخصة.

الصحي التي تحتاج إلى تأهيل كامل، وتقول الجهات المسؤولة إنها عملية تنتظر إنجاز ثلاث محطات من المفترض الانتهاء منها عام 2019، لكنها حالياً قيد الانتظار. كما أن محطات تكرير المياه العادمة تعمل على الكهرباء التي قلمت إسرائيل إمداد غزة بها أخيراً، في ظل عجز عام في الطاقة وصل إلى نسبة 70%.

رغم هذا الوضع الكارثي، لا يزال إنقاذ القطاع المائي والشواطئ، التي حاصرتها المياه العادمة منذ شهور، ينتظر ضجج الحالة السياسية في ظل المصالحة الجارية بين حركتي «فتح» و«حماس»، في وقت تقول فيه الجهات المعنية بهذا الملف إنها ستقدم به بصورة طارئة أمام الأطراف السياسية بمجرد الاستقرار على تشكيلة حكومية. وفي هذا السياق، يقول عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، محمد اشتية، لـ«الأخبار»، إن «الدول المانحة بصدد توفير نصف مليار دولار لإنشاء محطة تحلية مياه... الانقسام كان سبباً في تردد المانحين».

وكانت مؤسسات حكومية فلسطينية ودولية قد وصفت، في مؤتمر عقدهت مؤسسه «بيت الصحافة» في غزة أول من أمس، الوضع المائي في القطاع بـ«الكارثي» جراء استمرار أزمة الكهرباء. على صعيد الحلول المقترحة، يقول المدير العام لـ«مصلحة المياه» في غزة، منذر شبلاق، لـ«الأخبار»، إن من الضروري الاتجاه إلى المصادر

بعدما أصاب التلوث شاطئ قطاع غزة بنسبة فاقت 95% في معظم المناطق، لحق الضرر بمخزون المياه الجوفية، الذي يمثل المصدر الوحيد لمياه الشرب، ورغم سير المصالحة السياسية عملياً فإن ملفات الطاقة والمياه لا تزال معلقة دون حلول أو مشاريع تطويرية مقابل ملفات ملف الموظفين والأمن

### غزة - ايناس رمضان

وصلت نسبة التلوث في مياه الشرب التي يستفيد منها سكان قطاع غزة، الذين يعتمدون على الخزان الجوفي، إلى مستويات عالية تتخطى نسبة 97%، وذلك بسبب السحب الكبير من المخزون بكميات تتراوح ما بين 55 - 60 مليون متر مكعب، وهي أرقام تتجاوز الحد المسموح به وفق المعايير الدولية. هذا التجاوز أدى إلى زحف مياه البحر نحو الخزان الجوفي، ومن ثم ارتفاع نسبة الكلورايد في المياه.

كذلك، سُجل ارتفاع في نسبة النترات التي تزيد تلوث تلك المياه، وهذا له علاقة بمنظومة الصرف

## مواقفة

بيريتس، الذي أصدره عقب الحراك المناهض له، من شأنه أن يثير في إحدى نقاطه مزيداً من الجدل، خاصة إذا رُبط بواقع ارتفاع الحديث رهاً عن دخول دول عربية جديدة على خط التطبيع مع كيان العدو، بصورة سريعة حتى الآن.

وقال بيريتس: «لن أغتبر مساراتي وسأواصل في إقامة اتصالات حيوية مع الدول العربية، وعلى رأسها المغرب». وجدير بالذكر أن بيريتس زار المغرب في شهر شباط/ فيفري عام 2006 (قبل تسلمه وزارة الحرب بنحو شهرين)، وقد استقبله في ذلك الوقت الملك محمد السادس في قصر فاس، فيما ذكر ناشطون مغاربة في اليوم الماضي، أن المسؤول الإسرائيلي السابق «يهودي من أصول مغربية»، ولعل الالاف في مجمل هذا الحدث الذي شهده المغرب في اليومين الماضيين، أن الوزير الإسرائيلي أيوب قرا، ردّ على مناهضي حضور بيريتس في المغرب، قائلاً للبرلماني عبد الحق حيسان أثناء المشادات الكلامية التي شهدتها البرلمان: «أنت لست الملك، والقافلة تسير، وكفل من عندك».

(الأخبار، الأناضول)